

تحرك عاجل شقيقان علي وشك الإعدام

تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن شقيقين من المملكة العربية السعودية، وهما محمد جابر شحبة الجعيد وسعود جابر شحبة الجعيد، ربما يكونان علي وشك الإعدام.

ففي أواخر ديسمبر/كانون الثاني 1998 أصدرت محكمة في مكة حكماً بالإعدام على الشقيقين محمد جابر شحبة الجعيد وسعود جابر شحبة الجعيد، وكلاهما متزوجان ولديهما أطفال، بتهمة قتل رجل. وفي أواخر أبريل/نيسان 2011 صدّق الملك على الحكم. وأصدرت منظمة العفو الدولية في حينه تحركاً عاجلاً أهابت فيه الملك بوقف تنفيذ الإعدام الوشيك. ومنذ ذلك الوقت تلقت المنظمة معلومات من السعودية تفيد بأن إعدام الشقيقين ربما يحدث قريباً، الأمر الذي يقتضي إرسال المزيد من المناشدات العاجلة نيابة عنهما.

وقد صدر حكم الإعدام إثر إجراءات محاكمة غير عادلة على ما يبدو. وقال المحامون الذين ساعدوا الشقيقين بعد صدور الحكم، إن أياً منهما لم يُسمح له بتوكيل محام في المحاكمة الأصلية، وإن سعود جابر شحبة الجعيد اعترف بجريمة القتل بالإكراه عقب قيام السلطات باعتقال والده المسن بهدف الضغط عليه.

وقضى الشقيقان 14 عاماً في السجن بالطائف بانتظار بلوغ أطفال الرجل القتل سن الرشد، وذلك لأن القانون السعودي ينص على بلوغ أولياء دم الضحية القصر سن الرشد قبل أن يُسمح بأخذ رأيهم بشأن ما إذا كانوا يرغبون في تنفيذ الإعدام أو طلب الدية أو العفو من دون مقابل. ودُكر أنه في عام 2009، وبعد أن بلغ جميع أطفال القتل سن الرشد، أبلغوا المحكمة بأنهم يريدون إعدام محمد جابر شحبة الجعيد وسعود جابر شحبة الجعيد.

يرجى كتابة مناشدات فورية باللغة العربية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- حث الملك على وقف إعدام محمد جابر شحبة الجعيد وسعود جابر شحبة الجعيد؛
- دعوة الملك إلى تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق الشقيقين وغيرهما من الأشخاص في السعودية، واعتبار ذلك أمراً ملحاً وعاجلاً، على طريق الإلغاء التام لعقوبة الإعدام؛
- تذكير السلطات بأنها ينبغي أن تتصرف وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، ومنها ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، والتي تنص على أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا بناء على محاكمة عادلة، يُسمح فيها للمتهمين بالحصول على "مساعدة قانونية كافية في جميع إجراءات المحاكمة."

يرجى إرسال المناشادات قبل 7 سبتمبر/أيلول 2011 إلى:

الملك

جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس (بواسطة وزارة الداخلية): **+966 1 403 3125** (يرجى مواصلة المحاولة)

النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود

وزارة الداخلية

ص ب 2933

طريق المطار

الرياض 11134

المملكة العربية لاسعودية

فاكس: **+966 1 403 3125** (يرجى مواصلة المحاولة)

تُرسل نسخ إلى:

رئيس هيئة حقوق الإنسان

بندر محمد عبدالله العيبان

هيئة حقوق الإنسان

ص ب 58889

شارع الملك فهد

المبنى رقم 373، الرياض 11515

المملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: **hrc@haq-ksa.org**

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين لدى بلدانكم، واستخدام العناوين

الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الإسم / العنوان 1 / العنوان 2 / العنوان 3 / رقم الفاكس / البريد الإلكتروني / المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.
هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم UA 176/11، معلومات إضافية. أنظر الرابط:
www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/011/2011/en

تحرك عاجل شقيقان على وشك الإعدام

معلومات إضافية

على الرغم من تناقص عدد حالات الإعدام في السنوات القليلة الماضية، فإن ثمة زيادة ملحوظة في العدد الإجمالي لعمليات الإعدام في هذا العام، حيث تم إعدام ما لا يقل عن 15 شخصاً في شهر مايو/أيار وحده. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين أُعدموا في هذا العام حتى الآن 34 شخصاً، وهو يفوق العدد الإجمالي للأشخاص الذين أُعدموا خلال عام 2010 بأكمله. ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق بشأن مصير أكثر من 100 سجين من المحكوم عليهم بالإعدام حالياً في السعودية.

وكانت السلطات السعودية قد أعدمت ما لا يقل عن 158 شخصاً في عام 2007، وما لا يقل عن 102 شخصاً في عام 2008، وما لا يقل عن 69 شخصاً في عام 2009 بحدود علمنا.

وتطبق السعودية عقوبة الإعدام على طائفة واسعة من الجرائم. وتقتصر إجراءات المحاكم كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. ونادراً ما يُسمح للمتهمين بتمثيل قانوني رسمي من قبل محام، وفي العديد من الحالات، لا يتم إبلاغهم بسير الإجراءات القانونية ضدهم. وربما تتم إدانتهم بناء على اعترافات تم الحصول عليها بالإكراه أو الخداع، ليس إلا.

وفي تقرير نُشر في عام 2008 حول استخدام عقوبة الإعدام في السعودية، سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على استخدام عقوبة الإعدام على نطاق واسع، فضلاً عن انعدام التناسب في ارتفاع عدد حالات الإعدام في أوساط المواطنين الأجانب من البلدان النامية. للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر: المملكة العربية السعودية: صفقة على وجه العدالة: عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية (رقم الوثيقة: MDE 23/027/2008)، بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأول 2008. أنظر الرابط:

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/saudi-arabia-executions-target-foreign-nationals-20081014>

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم: UA: 176/11 Index: MDE 23/017/2011، بتاريخ: 27 يوليو/تموز 2011